

التَّوْجِيهُ النُّحَوِيُّ فِيمَا قُرئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ دِرَاسَةٌ: نُحَوِيَّةٌ - تَحْلِيلِيَّةٌ

أستاذ النحو والصرف المشارك: رئيس قسم
اللغة العربية وآدابها - بكلية اللغة العربية
جامعة إفريقيا العالمية

د. مطر عبد الله إسحق محمد الجزولي

بكلية اللغة العربية - جامعة إفريقيا العالمية

أ. فكر الدين سيد علي

مستخلص البحث:

يتناول هذا البحث: (التوجيه النحوي فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن) وذلك للوقوف على المعاني المختبئة وراء هذه القراءات، ولإظهار ما تدل عليها من معانٍ، وما تبديها من أغراض. فهو بحق من المواضيع المهمة؛ لشواهدها الكثيرة في آي الذكر الحكيم، ولارتباطها بالمستويين (النحوي والدلالي) كما أن الناظر في القرآن الكريم بتمعنٍ، وفكرٍ، يتضح له تمام الاتّضاح أنّه ما من قراءة قرئت، أو كلمة، أو حرف أو حركة وضعت إلا ليدلّ على معنى من المعاني، وهذا هو سرُّ بلاغة القرآن الكريم، وإعجازه الذي تحدّى البشرية كلها والجنّ؛ فيجيء هذا البحث لبيان مضامين التوجيه النحوي فيما قرئ بالتثليث من آي الذكر الحكيم. يهدف هذا البحث — تحديداً وتدقيقاً — إلى تحديد الدلالات والغايات (فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن) اتكالا على تصريحات النحاة، وإشارات البلاغيين والمفسرين، وتطبيقها في أعظم نص عرفته البشرية جميعاً ألا وهو القرآن الكريم. والدراسة في هذا الموضوع لم تكن إحصائية شاملة لجميع (ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن) وإنما اكتفت فقط بإيراد نماذج منها؛ ملتزمة أوجه الحكمة فيها، ومبينة ما فيها من دلالات، ولطائف، ونكت، وإشارات؛ خوفاً من تضخم الدراسة وإلا فالمادة غزيرة جداً، موزعة بين كتب التفاسير، وكتب علماء اللغة المحدثين، وممن اعتنوا ببلاغة الألفاظ القرآنية، وبيان أوجه الإعجاز فيها. اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل، حيث يتم جمع المادة من مصادرها الأصلية، ومراجعتها الثانوية، ثم يعكفان على دراستها وتحليلها. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها: أنّ علماء النحو كانوا كثيراً ما يتجهون بالآيات القرآنية لتوضيح القاعدة النحوية، كما أنّهم لم يغفلوا عن التوجيهات بالقراءات القرآنية، بل كانوا يعتدون بها لتأييد أحكامهم النحوية، وفي الوقت الذي نراهم يستدلون بالقراءات المشهورة والمتواترة، كانوا يستدلون بالقراءة الشاذة.

الكلمات الافتتاحية: (التوجيه، والتثليث، والقراءة، والحرف).

Grammatical guidance regarding what was recited in trinity from the letters of the Qur'an, a study: grammatical-analytical
Dr. Matter Abdullah Shaq Muhammad Al-Jazzily Associate Professor of Grammar and Morphology: Head of the Department of Arabic Language and Literature - Faculty of Arabic Language - International University of Africa
Fakroudine Said Ali-Teacher of grammar and morphology, lecturer: Faculty of Arabic Language, International University of Africa
Abstract

This research is focused on (syntactic instructions concerning letters of Koran, which are recited with three different vowels/accents). Its objective is to understand the meanings hiding behind such different recitations, and to show the meanings they indicate and the purposes they serve. In fact, this subject is an important one because it has many proofs manifested by the Holly Verses of Koran, let alone its close relation with the syntactic and semantic levels. Also, if we look deeply and thoughtfully in the Holy Koran, we will discover that it is very clear that every recitation performed and every word, letter or accent mark, intends to indicate a meaning. It is the secret of the eloquence of the Holy Koran and its miraculous nature. This is why Koran constitutes a challenge to both, mankind and jinn. Therefore, the research is conducted to display the contents of syntactic instructions concerning letters of Koran, which are recited with three different vowels/accents within the verses of the Holy Koran. Namely and precisely, the aim of this research is to define indications and purposes of letters of Koran, which are recited with three different vowels/accents, relying on statements of grammarians and opinions of rhetoric scientists and interpreters of Koran, with the objective of applying them to the greatest text, which has been known, so far, by all mankind i.e. the Holy Koran. The study of this subject was not statistically comprehensive of all that is recited with three different vowels/accents, but it mentioned only some samples and looked into the aspects of wisdom in them, in order to display significances, wits, hints and jokes, for fear of extension of the study, otherwise the subject is so vast. It is spread among books of interpretation of Koran, of modern linguists and of those who took care of the eloquence of Koran's

expressions and their miraculous nature. The two researchers adopted the descriptive analytical method, where they collected materials from its original sources and its secondary references, and then they studied and analyzed them. This research reached a number of results and the most important of these are:- In many cases, grammarians used to resort to verses of Koran, in order to explain syntactic rules. Also, they did not omit the rules of recitation of Koran; they even consider them proofs that support their syntactic judgments. Furthermore, while they used famous and successive recitations to support their judgments, they used irregular/abnormal recitations.

Key words: instructions - recitation with three different vowels/accents – recitation - letter

مقدمة:

فهذا البحث موسوم بـ(التوجيه النحوي فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن)، فقد عَنَّا لنا أن نبحت في هذا الموضوع؛ لكونه من المواضيع المهمة التي حظيت باستعمال الكتاب العزيز إياها، ملتصقا بدلالاتها، والوقوف على أقوال العلماء. ومن الجدير بالذكر — هنا — أن القرآن الكريم من بدايات نزول الوحي على سيدنا رسول الله (ﷺ) إلى يومنا هذا أوقف البشرية أجمعين، بل العرب — أهل الفصاحة والبيان — مبهورين حيارى من نظمه، وعاجزين عن الإتيان بسورة من مثله؛ لأنَّ اللفظة القرآنية الواحدة، بل الحرف القرآني الواحد، وقراءته تدلُّ على قيمة معنوية، وجمالية جليَّة عند الكثيرين من المعربين والمفسرين، كما يتضح لنا عندما نستعرض نماذج من أي الذكر الحكيم من القراءات — إن شاء الله — هذا والذي حملنا على التفكير في كتابة هذا الموضوع أمران اثنان:

الأمر الأول: الوقوف على دلالات القراءات القرآنية، ومعرفة أقوال العلماء فيها.

الأمر الثاني: الإجابة عن الأسئلة التي تثار في القراءات القرآنية ، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾⁽¹⁾ حيث قرئ قوله: (لتركنن) بضم (الباء) وفتحها وكسرهما... وغيرها من أي الذكر الحكيم حيث كلمات كثيرة — أسماء وأفعالا — قرئت بالتثليث ؛ فراودتنا تساؤلات عن أثر هذه القراءات في أداء المعنى؛ فوددنا كشف اللثام هذه القراءات في أي الذكر الحكيم، وأثرها في أداء المعنى وسيكشف هذا البحث — إن شاء الله — القناع، ويزيل اللثام عن المعاني المختبئة وراء هذه القراءات القرآنية، في أي الذكر الحكيم، ويجب عن تلك التساؤلات، وذلك من خلال الوقوف على أقوال العلماء فيها. وقد اقتضت طبيعة البحث بحسب المادة المدروسة أن ينتظم في محورين اثنين، تسبقه، مقدمة، وتقفوه خاتمة، المحور الأول للحديث عن مفهوم التوجيه في اللغة والاصطلاح النحوي. بينما خصص المحور الثاني للحديث عن التوجيه النحوي فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن.

أما الخاتمة فقد احتوت على أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم التوصيات والمقترحات، ثم بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت.

المحور الأول: مفهوم التوجيه في اللغة، والاصطلاح النحوي:

هذا المحور يتناول الحديث عن التوجيه النحوي، بوصفه مصطلحاً تقوم عليه الدراسة على أساسه، ولذلك سيتناول هذا المحور عن مفهوم (التوجيه) لغةً واصطلاحاً، وبيان استعمالاته؛ ليخلص إلى مفهوم التوجيه النحوي.

التوجيه لغة:

التوجيه من المصطلحات التي تكرر ورودها في هذه الدراسة؛ فكان لا بُدَّ من الوقوف على معناه في اللغة، للتوجه عدة معانٍ في اللغة، وله دلالات متقاربة، فالتوجيه مصدر الفعل الثلاثي المضَعَّف العين (وَجَّهَ)، وهو مأخوذ من الوجه المعروف، ووجه كل شيء مستقبله. ويقال: هذا وجه الرأي، أي: هو الرأي نفسه، ووجه الكلام السبيل الذي تقصده به. ويقال: وجَّهَت الرِيحُ الحصى توجيهاً إذا ساقته، ويقال: قاد فلانٌ فلاناً فوجهه، أي: انقاد واتبع، وشيءٌ مُوجَّهٌ إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف⁽²⁾، ويقال: خرج القوم فوجَّهوا للنَّاس الطريق توجيهاً إذا وطَّء وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه. ووجَّهه الأمير توجيهاً وأوجَّهه إيجاباً: جعله وجيهاً⁽³⁾. والوجيه من الخيل: الذي تخرج يده معاً عند التَّناج، واسم ذلك الفعل التَّوجِيه. والتوجيه في القوائم: كالصدق إلا أنه دونه⁽⁴⁾. والتوجيه في قوافي الشعر: الحرف الذي بين ألف التأسيس وحرف الروي⁽⁵⁾. وقال ابن منظور: فالتوجيه حركة الحرف الذي إلى جنب الروي المقيد لا يجوز مع الفتح غيره، نحو قول العجاج⁽⁶⁾:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ إِلَهَهُ فَجَبَّرَ* وَعَوَّرَ الرَّحْمَنُ مَنْ وَلى العور

التزم الفتح فيها كلها، ويجوز معها الكسر والضم في قصيدة واحدة، يقول ابن منظور: «سميت الحركة قبل الروي المقيد توجيهاً، إعلماً أن للروي وجهين في حالين مختلفين، وذلك أنه إذا كان مقيداً فله وجه يتقدمه، وإذا كان مطلقاً فله وجه يتأخر عنه»⁽⁷⁾، نحو قول النابغة الذبياني⁽⁸⁾:

أَمِنْ آلِ مَيْهَةٍ رَائِحٌ أَوْ مُعْتَدِي * عَجَلَانَ، ذَا زَادٍ، وَغَيْرَ مَزَوِّدٍ

والتَّوْجِيهَةُ أَيضاً الَّذِي بَيْنَ حَرْفِ الرَّوِيِّ الْمُطْلَقِ وَالتَّأْسِيسِ كَقَوْلِ الشاعرة⁽⁹⁾:

أَلَا طَالَ هَذَا اللَّيْلُ وَأَزُورُ جَانِبَهُ * وَأَرْقِنِي أَلَا خَلِيلَ الْأَعْبُهُ

فالألف تأسيس، وَالنُّونُ تَوْجِيهَةٌ، وَالْبَاءُ حَرْفُ الرَّوِيِّ، وَالْهَاءُ صَلَةٌ.

إذن للتوجيه لغة عدة معانٍ فمنها: الوَجْهُ، والرأي، والانقياد، والاتباع... الخ.

التوجيه في الاصطلاح النحوي:

من التعريف اللغوي يمكننا أن نستخلص المعنى الاصطلاحي للتوجيه، فهو مصطلح بلاغي: ضمن المحسنات المعنوية وعرفه بقوله: «هو إيراد الكلام محتماً لوجهين مختلفين»⁽¹⁰⁾. ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار احتمالها للوجهين المختلفين، وأما باعتبار أنه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين فليست منه⁽¹¹⁾. والتوجيه: هو أن يُؤْتَى بكلام يحتمل معنيين متضادين على السواء كهجاء، ومديح، ودعاء للمخاطب، أم دعاء عليه، ليلبغ القائل غرضه بما لا يمسك عليه⁽¹²⁾، كقول بشرار في خياط أعور⁽¹³⁾:

خَاطَ لِي عَمْرُو قَبَاءَ * لَيْسَتْ عَيْنُهُ سَوَاءَ

توجيه القراءة المتواترة:

يقول الزركشي (ت: 794هـ) في توجيه القراءة المتواترة وتبين الوجه الذي ذهب إليه كل قارئ: «هو فنٌ جليلٌ، وبه تعرف جلاله المعاني وجزالتها منها كتاب (الحجة)، لأبي علي الفارسي (ت: 377هـ)، وكتاب (الكشف) لمكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، وكتاب (الهداية) للعباس المهدي... وفائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأنَّ كليهما متواترة»⁽¹⁴⁾، ونُقِل عن أبي شامة (ت: 665هـ) قوله: «قد أكثر المصنفون في القراءات والتفسير من الترجيح بين قراءة (مَلِك) و(مَالِك) حتى أن بعضهم يبالغ إلى حدِّ يكاد يسقط القراءة الأخرى، وليس هذا محمود بعد ثبوت القراءتين»⁽¹⁵⁾، ولنستمع إلى الزمخشري وهو يوجه قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾⁽¹⁶⁾، إذ يقول: «قري: مَلِك يوم الدين، ومَالِك، ومَلَك بتخفيف اللام»⁽¹⁷⁾، وقرأ أبو حنيفة — رحمه الله — مَلَك يوم الدين، بلفظ الفعل، ونصب اليوم»⁽¹⁸⁾، وقرأ أبو هريرة (رضي الله عنه): (مَالِك) بالنصب. وقرأ غيره: مَلَك، وهو نصب على المدح؛ ومنهم من قرأ: مَالِك بالرفع»⁽¹⁹⁾، ومَلِك هو الاختيار؛ لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾⁽²⁰⁾، ولقوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾⁽²¹⁾، ولأنَّ المَلِك يعم والمَلِك يخص وفي توضيح معنى القراءة قال الزمخشري: «بالإضافة هنا إضافة اسم فاعل إلى الظرف على طريقة الاتساع، تجرى مجرى المفعول به كقولهم: «يا سارق الليلة أهل الدار»، والمعنى على الظرفية، ومعناه ملك الأمر كله في يوم الدين»⁽²²⁾، كقوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾⁽²³⁾.

ثم زاد الزمخشري قائلاً: «فإن قلت: إضافة اسم فاعل إضافة غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساق وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، أما إذا قصد معنى الماضي، كقولك: هو (مالك عبده أمس)، أو زمان مستمر، كقولك: (زيد مالك العبيد)، كانت الإضافة حقيقية، كقولك: مولى العبيد»⁽²⁴⁾، وهذا هو المعنى في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾⁽²⁵⁾ وجوز أن يكون المعنى: ملك الأمور يوم الدين، كقوله تعالى: ﴿وَتَأْتِي أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ النَّارِ﴾⁽²⁶⁾، والدليل عليه قراءة أبي حنيفة: «مَلَك يَوْمَ الدِّينِ»⁽²⁷⁾.

المحور الثاني: التوجيه النحوي فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن:

وفي هذا المحور نتناول بعضاً من آي الذكر الحكيم فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن:

1- قال تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾⁽²⁸⁾:

الشاهد قوله: ﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾، قرئ بنصب الهمزة من ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ورفعها وجراها، قبل توجيه هذا المقطع فلا بد من وقفة مع قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ لارتباط الشاهد به؛ لأنَّ في هذا المقطع أيضاً ثلاث قراءات»⁽²⁹⁾:

القراءة الأولى:

وهي المتواترة التي اتفق عليها القراء السبعة بقطع الهمزة وكسر الميم من ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ من الإجماع، ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ أمراً من (أجمع) بهمزة القطع يقال: أجمع في المعاني، وجمع في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري وجمعت الجيش، هذا هو الأكثر»⁽³⁰⁾، قال الشاعر»⁽³¹⁾:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلٍ فَلَمَّا* أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ صَوْءًا

ف(أجمعوا) من أجمع الرجل الشيء عزم عليه ونواه⁽³²⁾، وقال الشاعر⁽³³⁾:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمَنَى لَا تَنْفَعُ * هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ

يريد قد أحكم وعزم عليه⁽³⁴⁾، وهل (أَجْمَعُ) متعدُّ بنفسه أو بحرف جر ثم حُذِفَ اتِّسَاعًا؟

فقال أبو البقاء: مِنْ قَوْلِكَ: «أَجْمَعْتُ عَلَى الْأَمْرِ: إِذَا عَزَمْتُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ فَوْصَلُ

الْفِعْلِ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: هُوَ مُتَعَدٌّ بِنَفْسِهِ فِي الْأَصْلِ»، وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَارِثِ الْمُتَقَدِّمِ:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فَلَمَّا * أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ

وقال أبو فيد السدوسي: «أَجْمَعْتُ الْأَمْرَ، أَفْصَحُ مِنْ: أَجْمَعْتُ عَلَيْهِ».

وقال أبو الهيثم: «أَجْمَعُ أَمْرَهُ جَعَلَهُ مَجْمُوعًا بَعْدَمَا كَانَ مُتَفَرِّقًا، وَتَفَرَّقَتْهُ أَنْ يَقُولَ مَرَّةً أَفْعَلْ كَذَا،

وَمَرَّةً أَفْعَلْ كَذَا، وَإِذَا عَزَمَ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ فَقَدْ جَمَعَهُ، أَي: جَعَلَهُ جَمِيعًا، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ صَارَ

بِمَعْنَى الْعَزْمِ حَتَّى وَصَلَ بِ(عَلَى) فَقِيلَ: أَجْمَعْتُ عَلَى الْأَمْرِ- أَي: عَزَمْتُ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ: أَجْمَعْتُ الْأَمْرَ⁽³⁵⁾.

وَنَصَبُ [شُرَكَاءِكُمْ] وَفِيهِ أَوْجُه:

الوجه الأول: أَنَّ {شُرَكَاءِكُمْ} مَعْطُوفٌ عَلَى {أَمْرِكُمْ} بِتَقْدِيرِ حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: وَأَمْرُ شُرَكَاءِكُمْ⁽³⁶⁾،

كَقَوْلِهِ: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا} (37) وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ {أَجْمَعُ} يُقَالُ فِي الْمَعَانِي،

{وَجَمَعَ} فِي الْأَعْيَانِ، يُقَالُ: أَجْمَعْتُ أَمْرِي، وَجَمَعْتُ الْجَيْشَ، هَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ⁽³⁸⁾. وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهُ عَطْفٌ

عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَذْفِ مِضَافٍ، قِيلَ: لِأَنَّهُ يُقَالُ أَيضًا: {أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي}. وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ

بِإِضْمَارِ فِعْلِ لَاقٍ، أَي: {وَأَجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ} بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ تَقْدِيرُهُ: {وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ}

، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي مِصْحَفِ أَبِي (وَادْعُوا) فَأَضْمَرَ فِعْلًا لِاتِّقَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} (39)

، أَي: وَاعْتَقَدُوا الْإِيمَانَ⁽⁴⁰⁾.

يقول ابن عقيّل: «قَوْلُهُ: {وَشُرَكَاءَكُمْ} لَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى (أَمْرِكُمْ)؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ

الْعَامِلِ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: {أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي}، وَإِنَّمَا يُقَالُ: {أَجْمَعْتُ أَمْرِي وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي}، فَ(شُرَكَائِي):

مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ مَعَ شُرَكَائِكُمْ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ يَلِيْقُ بِهِ وَالتَّقْدِيرُ: «فَأَجْمَعُوا

أَمْرَكُمْ وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ»⁽⁴¹⁾. يَقُولُ السِّيُوطِيُّ: «قَوْلُهُ: {فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} (42) لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ: {

شُرَكَاءَكُمْ} مَعْطُوفًا؛ لِأَنَّ {أَجْمَعُ} لَا يَنْصَبُ إِلَّا الْأَمْرَ وَالْكَوْنُ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنَّمَا أَنْ يَجْعَلَ مَفْعُولًا مَعَهُ، أَوْ مَفْعُولًا

بِ(أَجْمَعُوا) مُقَدَّرًا»⁽⁴³⁾. وَجُوزَ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ — أَيضًا — أَنْ يَكُونَ هُنَا فِعْلٌ مُقَدَّرٌ يَنْتَصِبُ بِهِ (الشُّرَكَاءُ)

وَيَكُونُ مِنْ بَابِ عَطْفِ جَمَلَةٍ عَلَى جَمَلَةٍ تَقْدِيرُهُ: فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ، وَيَكُونُ هَذَا الْمُقَدَّرُ ثَلَاثِيًّا

وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁴⁴⁾:

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا * مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرَمْحًا

فَعَطْفُ (رَمْحًا) عَلَى (سَيْفًا) وَإِنْ كَانَ الرَّمْحُ لَا يَتَقَلَّدُ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِمَجَاوَرَتِهِ السَّيْفِ، وَقَوْلُ الْآخِرِ⁽⁴⁵⁾:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَهُ عَيْنَاهَا

عَلَفْتُهَا تَبْنًا، وَسَقَيْتَهَا مَاءً بَارِدًا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَعْلَفُ وَلَكِنَّهُ يَسْقَى، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ فِيهَا أَظْهَرَ مِنْ

الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى مَا حُذِفَ، فَانْتَفَى بِذِكْرِ مَا ذُكِرَ مِنْهُ مِمَّا حُذِفَ⁽⁴⁶⁾، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ

وَشُرَكَاءَكُمْ} لَا يُقَالُ: أَجْمَعْتُ الشُّرَكَاءَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: جَمَعْتُ شُرَكَائِي، وَأَجْمَعْتُ أَمْرِي، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِلْمَجَاوَرَةِ

وقال النبي (ﷺ): «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»⁽⁴⁷⁾ وَالْأَصْلُ: (مُؤْزِرَاتٌ) مِنَ الْوِزْرِ وَلَكِنَّ أُرِيدَ النَّاحِي، وَلِذَا أَجْرَاهَا مَجْرَى الْمَأْجُورَاتِ لِلْمَجَاوِرَةِ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَأْتِينَا بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا، وَلَا يُقَالُ: الْغَدَايَا إِذَا أَفْرَدَتْ عَنِ الْعَشَايَا؛ لِأَنَّهَا الْغَدَوَاتُ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالْأَكْسِيَّةُ) وَالْأَكْسِيَّةُ لَا تَجِيءُ وَلَكِنْ لِلْجَوَارِ حَقٌّ فِي الْكَلَامِ⁽⁴⁸⁾. وَالْوَجْهَ الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، أَي: (مَعَ شِرْكَائِكُمْ)⁽⁴⁹⁾، قَالَ الْفَارِسِيُّ: «وَقَدْ يُنْصَبُ (الشُّرَكَاءُ) بِوَاوٍ (مَعَ)، كَمَا قَالُوا: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ»⁽⁵⁰⁾.

قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: «وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّخْرِيجُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ مِنَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ لَا مِنَ الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ ﴿أَمْرُكُمْ﴾ وَذَلِكَ عَلَى أَشْهُرِ اسْتِعْمَالِينَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (أَجْمَعَ الشُّرَكَاءُ أَمْرَهُمْ)، وَلَا يُقَالُ: (جَمَعَ الشُّرَكَاءُ أَمْرَهُمْ إِلَّا قَلِيلًا)⁽⁵¹⁾، يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا جَعَلَهُ مَفْعُولًا مَعَهُ مِنَ الْفَاعِلِ كَانَ جَائِزًا بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ اشْتَرَطَ فِي صِحَّةِ نَسْبِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ أَنْ يَصْلِحَ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ عَطْفُهُ لَمْ يَصِحَّ نَسْبُهُ مَفْعُولًا مَعَهُ، فَلَوْ جَعَلْنَاهُ مِنَ الْمَفْعُولِ لَمْ يَجْزُ عَلَى الْمَشْهُورِ؛ إِذْ لَا يَصْلُحُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ إِذْ لَا يُقَالُ: أَجْمَعْتُ شِرْكَائِي، بَلْ جَمَعْتُ⁽⁵²⁾.

فَالَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَالْمُحَقِّقُونَ أَنَّ ﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾ مُنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَالْوَاوُ مَعْنَى (مَعَ) أَي: أَجْمَعُوا مَعَ شِرْكَائِكُمْ أَمْرَكُمْ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ هُنَا مُتَعَدِّرٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ؛ إِمَّا يَكُونُ فِي الْمَعْنَى، وَالْجَمْعُ فِي الشُّرَكَاءِ وَمَا يَتَفَرَّقُ.

وَالْقِرَاءَةُ الثَّانِيَّةُ: بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ مِنْ ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ وَبِرْفَعِ ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾، ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ وَشُرَكَاءَكُمْ⁽⁵³⁾، وَالْوَاوُ فِيهَا عَاطِفَةٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ وَأَعْنَى عَنِ تَأْكِيدِهِ تَوْسِيطَ الْمَفْعُولِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مَعْنَاهُ: وَلِيَجْمَعَهُ شُرَكَاءَكُمْ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى مِنْ جِهَةِ عَدَمِ التَّقْدِيرِ، قَالَ الْبَاقُولِيُّ: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ وَشُرَكَاءَكُمْ فِي مَن رَفَعَ، أَكَّدَ بِالْمَفْعُولِ دُونَ أَنْتُمْ وَالْمَفْعُولُ يَقُومُ مَقَامَ أَنْتُمْ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾⁽⁵⁴⁾ مَعطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿فَاسْتَقِمَّ﴾ وَقَامَ ﴿كَمَا أَمَرْتُ﴾ مَقَامَ التَّأْكِيدِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِي مَوْضِعِ النِّسْبِ مَفْعُولًا مَعَهُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿جَنَّاتٌ عِدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ﴾⁽⁵⁵⁾ يَجُوزُ فِي: ﴿مَنْ آبَائِهِمْ﴾ الرِّفْعَ وَالنِّسْبَ»⁽⁵⁶⁾. قَالَ الزَّجَاجِيُّ: «وَمِنْ قَرَأَ: ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ جَازَ أَنْ يَعْطِفَ بِهِ عَلَى الْوَاوِ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ قَدْ قَوَّى الْكَلَامَ»⁽⁵⁷⁾، لَوْ قُلْتُ: (لَوْ تَرَكْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ لَعَلِمْتُ) جَازَ، وَلَوْ قُلْتُ: (لَوْ تَرَكْتُ وَزَيْدٌ لَقَبِحَ)؛ لِأَنَّكَ لَا تَعْطِفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ حَتَّى تَقْوِيَ الْمَرْفُوعَ بِلَفْظِ مَعَهُ»⁽⁵⁸⁾. وَقَدْ قَرَأَهَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ بِالرِّفْعِ، وَإِذَا (الشُّرَكَاءُ) هُنَا أَلْتَهَمُ، كَأَنَّهُ أَرَادَ: (أَجْمَعُوا أَنْتُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)⁽⁵⁹⁾، يَقُولُ الزَّجَاجِيُّ: «وَلَسْتُ أَشْتَهِيهِ لِخِلَافِهِ لِلْكِتَابِ، يَرِيدُ: كِتَابَةَ الْمُصْحَفِ؛ وَلِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْأَلَهَةَ لَا تَعْمَلُ وَلَا تَجْمَعُ»، وَيَقُولُ: (لَوْ قُلْتُ: (لَوْ تَرَكْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ لَعَلِمْتُ) جَازَ، وَلَوْ قُلْتُ: (لَوْ تَرَكْتُ وَزَيْدٌ لَقَبِحَ)؛ لِأَنَّكَ لَا تَعْطِفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ حَتَّى تَقْوِيَ الْمَرْفُوعَ بِلَفْظِ مَعَهُ»⁽⁶⁰⁾. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَنِيٍّ: «أَمَا» ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ وَشُرَكَاءَكُمْ بِالرِّفْعِ، فَرَفَعَهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ وَسَاغَ عَطْفُهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ لِلضَّمِيرِ فِي ﴿أَجْمِعُوا﴾ مِنْ أَجْلِ طَوْلِ الْكَلَامِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَمْرَكُمْ﴾ وَعَلَى نَحْوِ مِنْ هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَمِ إِلَى أَخِيكَ وَأَبُو مُحَمَّدٍ)، وَ(أَذْهَبْ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو بَكْرٍ) فَتَعْطِفُ عَلَى الضَّمِيرِ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا وَمُتَّصِلًا؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ طَوْلِ الْكَلَامِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ⁽⁶¹⁾. وَقَالَ الْقِيْسِيُّ: «وَحَسَنَ ذَلِكَ الْفَصْلُ الَّذِي

وقع بين المعطوف والمضمر، كأنه قام مقام التأكيد، وهو أمركم»، وقال السمين الحلبي: ﴿وَشَرَكَاؤُكُمْ﴾ رفعاً، وفيه تخريجان:

أحدهما: أنه نسق على الضمير المرفوع بـ(أَجْمَعُوا) قبله، وجاز ذلك إذ الفصل بالمفعول سَوَّغ العطف. والثاني: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: وشركاؤكم فليُجمعوا أمرهم⁽⁶²⁾. والقراءة الثالثة: رَوَاهَا الْأَصْمَعِيُّ عَنِ نَافِعٍ ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ بوصل الألف وفتح الميم، صحَّ العطف على قراءته من غير إضمار؛ لِأَنَّهُ مِنْ (جَمَعَ يَجْمَعُ) وَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْمَعْنَى وَالذَّوَاتِ — بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾⁽⁶³⁾، وقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾⁽⁶⁴⁾ — فعلى هذا يجوز أن يكون (الشركاء) معطوفاً على ما قبله وأن يكون مفعولاً معه، ويجوز فيه ما تقدم في القراءة الأولى من الأوجه، يقال: (أَجْمَعْتُ الْأَمْرَ) أَي: جَعَلْتُهُ جَمِيعًا، وَ(جَمَعْتُ الْأَمْوَالَ جَمْعًا) فَكَانَ الْإِجْمَاعُ فِي الْأَحْدَاثِ وَالْجَمْعُ فِي الْأَعْيَانِ. وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مَكَانَ الْآخَرِ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾⁽⁶⁵⁾؛ فَإِنَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ مَعَ أَنَّهُ مُتَسَلِّطٌ عَلَى مَعْنَى لَا عَيْنٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ لِلثَّلَاثِ مَعْنَى غَيْرَ مَعْنَى الرَّبَاعِيِّ، فَقَالَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو مِنْ (جَمَعَ يَجْمَعُ) ضِدَّ فَرَقٍ يُفَرِّقُ، وَجَعَلَ قِرَاءَةَ الْبَاقِينَ مِنْ «أَجْمَعَ أَمْرَهُ» إِذَا أَحْكَمَهُ وَعَزَمَ عَلَيْهِ⁽⁶⁶⁾.

ومما تقدم نجد قراءتين في الفعل (أَجْمَعَ) بقطع الألف، (أَجْمَعَ) بوصل الألف، وقراءتين في الاسم (الشركاء) بالنصب والرفع، ورأينا التوجيه فيها، وهناك قراءة ثالثة في (الشركاء) وهي الجر. والقراءة الثالثة في الشركاء: من قوله: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ﴿وَشَرَكَاؤُكُمْ﴾ بالجر: وهي قراءة شاذة، وقرأت فرقة: وشركائكم بالخفض عطفاً على الضمير في أمركم — وَوُجِّهَتْ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَإِبْقَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَجْرُورًا. (وأمر شركائكم) فحذف (الأمر) وأبقى ما بعده على حاله⁽⁶⁷⁾، كقول الشاعر⁽⁶⁸⁾:

أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ أَمْرًا * * وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أَي: وَكُلُّ نَارٍ، فَحَذْفُ (كُلِّ) لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ⁽⁶⁹⁾، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁷⁰⁾:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا * * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * * مُمَاتِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطِفَ

ومن رأى برأي الكوفيين جورَّ عطفه على الضمير في (أمركم) من غير تأويل، أعني: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهي مسألة خلافية بين النحاة فمنهم من منعه، ومنهم من جوزه وهو الحق. وفي قوله: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾، قال أبو حيان: «والمراد بالشركاء الأنداد من دون الله، أضافهم إليهم إذ هم يجعلونهم شركاء بزعمهم، وأسند الإجماع إلى الشركاء على وجه التهكم؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُون﴾، أو يراد بالشركاء من كان على دينهم وطريقتهم، قال ابن الأنباري: المراد من الأمر هنا وجود كيدهم ومكرهم، فالتقدير: لا تتركوا من أمركم شيئاً إلا أحضرتموه انتهى، وأمره إياهم بإجماع أمرهم دليل على عدم مبالاته بهم ثقة بما وعده ربه من كلاته وعصمته⁽⁷¹⁾، وتناول البقاعي المجاز المرسل بالتحليل من أجل الوقوف على المعنى الدلالي لأي الذكر الحكيم، فمن أنواع المجاز المرسل التي ذكرها البقاعي في تفسيره هي علاقة: إطلاق السبب على المسبب، وهي كون الشيء المنقول سبباً ومؤثراً في شيء آخر⁽⁷²⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنُوحٍ نَبَأً نُوْحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكَرِي بآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ عِمَّةً﴾⁽⁷³⁾ فكلمة (التوكل)

هنا مجاز مرسل؛ لأن: «إطلاق السبب الذي هو التوكل على المسبب الذي هو انتفاء الخوف مجازاً مرسلًا إعلامًا لهم بعظمة الله وحقارتهم بسبب أنهم أعرضوا عن الآيات»، وأشار الطبرسي إلى أن هذه الآية فيها حذف وتقدير الكلام: «عزمت على قتلي وطردني من بين أظهركم فأظهر النبي نوح (عليه السلام) التوكل على الله مع أنه متوكل عليه في جميع أحواله، فإن سبب إطلاق النبي نوح (عليه السلام) التوكل على الله سبحانه وتعالى على انتفاء الخوف الذي قد يبادر له من المشركين بعد أن أعرضوا عن آيات الله سبحانه وتعالى»⁽⁷⁴⁾.

2- قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾⁽⁷⁵⁾

الشاهد: [والأرحام] وفي هذا المقطع ثلاث قراءات:

القراءة الأولى: الرفع: قرأ عبد الله: ﴿والأرحام﴾ رفعاً⁽⁷⁶⁾ وهو على الابتداء، والخبر محذوف فقدّر ابن عطية: «أهل أن توصل»⁽⁷⁷⁾. وقدّر أبو البقاء: «والأرحام محترمة، أي: واجب حرمتها»⁽⁷⁸⁾. وقدّر الزمخشري: «﴿والأرحام﴾ مما يتقى، أو: مما يتساءل به»⁽⁷⁹⁾، وهذا أحسن للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط.

والقراءة الثانية: النصب: وقرأ الجمهور بفتح الميم في قوله تعالى: [والأرحام] وفيه وجهان:

أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة: ﴿اللَّهُ﴾، أي: واتقوا الأرحام، أي: لا تقطعوها، وقدّر بعضهم مضافاً، أي: قطع الأرحام، ويقال: «إن هذا في الحقيقة من عطف الخاص على العام، وذلك أن معنى: اتقوا الله: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرجٌ فيها» على أن قوله تعالى: ﴿والأرحام﴾ عطف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، أي: اتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحام، أي: قوموا بواجبكم، نحو ﴿الأرحام﴾⁽⁸¹⁾.

والثاني: أنه معطوف على محل المجرور في قوله: ﴿به﴾ نحو: (مرت يزيد وعمراً)، والتقدير: الذي تُعظّمونه والأرحام؛ لأنّ الحلف به تعظيم له، لما لم يشركه في الإتيان على اللفظ تبعه على الموضع⁽⁸²⁾، ويؤيد هذا قراءة عبد الله: ﴿وبالأرحام﴾.

والقراءة الثالثة: الجر: وقرأ حمزة بجر [والأرحام] وفيها قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور في: ﴿به﴾ من غير إعادة الجار، أي: اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، وهذا لا يجيزه البصريون، وإمّا جاء في الشعر على قبّحه، واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز وذلك؛ لأنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف: ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، وأجازّه الكوفيون على صغف⁽⁸⁴⁾.

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذي مذهبه جواز ذلك أنه قال: «حدّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم⁽⁸⁵⁾ قال: «﴿والأرحام﴾ — بخفض الأرحام — هو كقولهم: «أسألك بالله والرحم»⁽⁸⁶⁾، قال: «وهذا قبيح؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض قد كُنِيَ عنه»⁽⁸⁷⁾. والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور، بل الواو للقسام، وهو خفض بحرف القسم، مُقسّم به⁽⁸⁸⁾، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ وصغف هذا بوجهين:

أحدهما: أن قراءتي النصب وإظهار حرف الجر في: ﴿بِـ﴾ الأرحام يعنان من ذلك، والأصل توافق القراءات. والثاني: أنه نُهي أن يُخلف بغير الله تعالى، والأحاديثُ مصرحةٌ بذلك، وقدّر بعضهم مضافاً فراراً من ذلك، فقال: تقديره: (وربّ الأرحام)⁽⁸⁹⁾. قال أبو البقاء: «وهذا قد أغنى عنه ما قبله»، يعني: الحلف

بالله تعالى — ولقائل أن يقول: «إنَّ الله تعالى أن يُقَسِّمَ بما شاء، كما أقسم بمخلوقاته كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن منُهيين عن ذلك إلا أنَّ المقصودَ من حيث المعنى ليس على القسمِ فالأولى حَمْلُ هذه القراءةِ على العطفِ على الضمير، ولا التفاتٍ إلى طَعْنٍ مَن طَعَنَ فيها، وحمزةُ بالرتبةِ السَّنيَّةِ المانعةُ له مِنْ نقلِ قراءةٍ ضعيفةٍ»⁽⁹⁰⁾.

موقف النحاة في عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض:

في عطف الاسم الظاهر على الاسم المضمَر المخفوض من غير إعادة الخافض للنحويين مذهبان: المذهب الأول: المنع: فلا يجوز عطف الاسم الظاهر على ضمير مخفوض إلا بإعادة حرف الجر؛ فقد ذهب كثير من النحويين إلى عدم جواز العطف على ضمير مخفوض إلا بإعادة حرف الجر، ومن القائلين بذلك:

1. الزجاج: قال الزجاج: «والقراءة الجيدة — في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ — نصب ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ المعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوا»⁽⁹¹⁾. فأما الجر في ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ — أيضاً — في أمر الدين عظيم؛ لأنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قال: «لا تحلفوا بأبائكم»⁽⁹²⁾، فكيف يكون تتساءلون به، وبالرحم على ذا؟». ثم قال: «وإجماع النحاة أنَّه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمَر في حال الجر إلا بإظهار الخافض حتى يقولوا: (بكَ ويزيد)، والعلة في ذلك: «لأنَّ المخفوض حرف متصل غير منفصل، فكأنَّه كالتنوين في الاسم، فقبح أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه»، إلى أن قال: «وقد فسر المازري هذا تفسيرًا مُقْنِعًا، فقال: الثاني في العطف شريك للأول، فإنَّ كان الأول يصلح شريكًا للثاني وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكًا له، قال: فكما لا تقول: (مررت بزيد و(ك)، فكذلك لا يجوز: (مررت بك ويزيد)، وقد جاز ذلك في الشعر»⁽⁹³⁾.

2. المبرد: وقد أنكر — أيضاً — أستاذ الزجاج — وهو أبو العباس المبرد — وذلك أنَّ المبرد تعرض لهذه القراءة في كتابه الكامل، فقال: «وقراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجر، وهذا ممَّا لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر»⁽⁹⁴⁾ كما؛ قال الشاعر⁽⁹⁵⁾:

فَالْيَوْمَ قَرَّبَتْ تَهْجُوتَنَا وَتَشْتُمُنَا * * أَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

فعطف (والأيام) على الكاف المخفوض بالباء في — بِكَ — من غير إعادة الخافض، ولم يقل: (وبالأيام) ولك أن تقول: إنما استعمل هذا على مذهب الكوفيين القائلين بجواز ذلك، ودليلهم على جوازه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بكسر الميم من ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ على قراءة حمزة، ويقول أبو العباس المبرد بصددها: «لو أُنِي صليت خلف إمام يقرأها لقطعص صلاتي»⁽⁹⁶⁾.

3. الزمخشري: قال الزمخشري: والجر على عطف الظاهر على المضمَر ليس بسديد؛ لأنَّ الضمير المتصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: (مررت به ويزيد)، (وهذا غلامه ويزيد) شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجب تكرير العامل كقولك: (مررت به ويزيد)، (وهذا غلامه وغلَام زيد)، ألا ترى إلى صحة

قولك: (رأيتك وزيدًا)، و(هررت بزيد وعمرو)؛ لما لم يقو الاتصال؛ لأنه لم يتكرر، وقد تحمل بصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار⁽⁹⁷⁾.

المذهب الثاني: الجواز:

يجوز عطف الاسم الظاهر على ضمير مخفوض من غير إعادة حرف الجر؛ ومن المجوزين بذلك:

1. ابن جني: أما ابن جني فإنه دافع عن هذه القراءة، ولم يكن كالزجاج ينكرها ويرفضها، فيجوز عطف الاسم الظاهر على ضمير مخفوض من غير إعادة حرف الجر، ولذا تجده يتولى الدفاع بحرارة عن هذه القراءة، فقال: «ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد، والفحش، والشناعة، والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس»، ويعنى بأبي العباس: المبرد. ويخرج ابن جني هذه القراءة تخريجاً قوياً قائماً على أسس متينة ودعائم ثابتة يقول: «لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمّر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذف الباء؛ لتقدم ذكرها؛ كما حذف لتقدم ذكرها في نحو قولهم: (من تمر امرر، وعلى من تنزل أنزل) ولم يقل: (أمرر به، ولا: أنزل عليه) لكن حذفت الحرفين؛ لتقدم ذكرهما»⁽⁹⁸⁾.
2. ابن يعيش: قال ابن يعيش: «إن كثير من النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمّر المخفوض، ثم قال: ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض: الوجه الأول: أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام، ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا رَحِيمًا﴾ جواب القسم. والوجه الثاني: أن تكون اعتقدوا أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء لذكرها»⁽⁹⁹⁾، ولم يرض ابن يعيش موقف المبرد من إنكار هذه الرواية، فقال ناقدًا رأيه: «وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تحمل القراءة بها»، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم، والنخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها»⁽¹⁰⁰⁾.
3. الألويسي: وقد قال الإمام الألويسي في تفسيره في الرد على المبرد في تشنيعه على قراءة حمزة - أحد القراء السبعة - في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر لفظ ﴿الْأَرْحَامَ﴾ عطفًا على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، وهو أحد القراء السبعة الذين قال أساطين الدين: إنَّ قراءتهم متواترة عن رسول الله (ﷺ) ومع هذا، لم يقرأ به وحده، بل قرأ به جماعة من غير السبعة، كابن مسعود، وابن عباس، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد... وغيرهم، كما نقله ابن يعيش (101). فالتشنيع على هذا الإمام في غاية الشناعة، ونهاية الجسارة، والبشاعة، وربما يخشى منه الكفر، وما ذكر من امتناع العطف على الضمير المجرور، هو مذهب البصريين، ولسنا متعبدين باتباعهم.
4. أبو حيان: وقد أطال أبو حيان في (البحر المحيظ) الكلام في الرد عليهم: وادعى أن ما ذهبوا إليه

غير صحيح، بل الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من الجواز، وورد ذلك في لسان العرب نثرًا ونظمًا، وإلى ذلك ذهب ابن مالك»⁽¹⁰²⁾.

5. الرازي: فأما الفخر الرازي: «فقال: أما قراءة حمزة فقد ذهب الأكثرون من النحويين إلى أنها فاسدة، قالوا: لأنَّ هذا يقتضي عطف المظهر على المضمَر المجرور، وذلك غير جائز، واحتجوا على عدم جوازه بوجوه:

أولها: قال أبو علي الفارسي: المضمَر المجرور بمنزلة الحرف، فوجب ألا يجوز عطف المظهر عليه. ثانيهما: قال علي بن عيسى: إنَّهم لم يستحسنوا عطف المظهر على المضمَر المرفوع، قال: لا يجوز أن يقال: (اذهَبْ وزيَدٌ، وذهبتُ وزيَدٌ) بل يقولون: (اذهَبْ أنتَ وزيَدٌ، وذهبتُ أنا وزيَدٌ) مع أنَّ المضمَر المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على المضمَر المرفوع مع أنَّه أقوى من المضمَر المجرور؛ بسبب أنَّه قد ينفصل، فلا يجوز عطف المظهر على المضمَر المجرور مع أنَّه البتَّة لا ينفصل كان أولى. وثالثهما: قال أبو عثمان المازني: المعطوف والمعطوف عليه متشاركان، وإنَّما يجوز عطف الأول على الثاني، لو جاز عطف الثاني على الأول، وهنا هذا المعنى غير حاصل، وذلك؛ لأنَّه لا تقول: (مررت بزيَدٍ، وك)؛ فكذلك لا تقول: (مررت بك وزيَدٍ) ويقول — أيضًا —: «لَمَّا صَحَّ: (مر زيَد وأنتَ) صَحَّ: (مررت أنتَ وزيَدٍ)، ولَمَّا صَحَّ: (كلمت زيَدًا وإياك) صَحَّ: (كلمتك وزيَدًا)، ولَمَّا امتنع: (مررت بزيَدٍ وك)؛ امتنع: (مررت بك وزيَدٍ)؛ لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان، لا يصحُّ في أحدهما إلا ما صحَّ في الآخر، فلَمَّا لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر، لم يصح عطف الظاهر عليه، فلَمَّا لم يصحَّ، وأريد ذلك أعيد الخافض»⁽¹⁰³⁾.

وردَّ هذه الحجة ابن عصفور — على الرغم من أنَّه منع العطف إلا بإعادة الجار — فقال: «وهذا الذي ذهب إليه المازني هو الأكثر في المعطوفات، وإلا فقد يجوز في باب العطف ما لا يجوز عكسه، ألا ترى أنَّك تقول: (رُبَّ رَجُلٍ وأخيه)، و(كُلُّ رَجُلٍ وضيعته) — والضيعة: ههنا الحرفة — ولا يجوز عكس ذلك؛ لأنَّ (رُبَّ)، و(كُلًّا) لا يدخلان مباشرة إلا على النكرات»⁽¹⁰⁴⁾، ورد أبو حيان هذه الحجة — أيضًا — فقال: «وتعليل المازني معترض بأنَّه يجوز أن تقول: (رأيتك وزيَدًا)، ولا يجوز: (رأيت زيَدًا، وك) فكان القياس: (رأيتك وزيَدًا) أن لا يجوز»⁽¹⁰⁵⁾، وردَّ ابن مالك هذه الحجة — أيضًا — فقال: «فيدل على ضعفها أنَّه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحَّة العطف لم يجز: (رُبَّ رَجُلٍ وأخيه) وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: (مررت بك وزيَدٍ). فخلاصة القول: قد ذهب كثير من النحويين إلى عدم جواز العطف على ضمير مخفوض إلا بإعادة حرف الجر، وهذا المذهب غير صحيح؛ لمعارضة هذه القراءة له، وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته»⁽¹⁰⁶⁾:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفِ عَلَيَّ * صَمِيرٍ حَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا
ويقصد بالنثر الصحيح قراءة حمزة في قوله: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ بالكسر، وبالنظم مثل قول الشاعر المتقدم:
فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونََا وَتَشْتُمُنَا * فَادَّهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
وبعد عرض لهذه الآراء التي صدرت من مشاهير النحاة يرى الباحثان في هذه القراءة ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾

بالكسر: أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات في لغات، وذلك؛ لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله (ﷺ) وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما يمثل هذه الأقيسة التي هي أوهم من بيت العنكبوت - أيضًا. فلهذه القراءة وجهان:

أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجر، كأنه قيل: (تساءلون به وبالأرحام).
وثانيهما: أنه ورد ذلك في الشعر، وأنشد سيبويه - البيتُ تقدّم - في ذلك:
فَالْيَوْمَ قَرِيبٌ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا* فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
وكقول الشاعر⁽¹⁰⁷⁾:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا* وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غَوُطٌ نَفَانِفُ

ف(الكعب) مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها) والتقدير: ما بينها وبين الكعب غوط نفانف⁽¹⁰⁸⁾، وقال الفخر الرازي: «والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة، ومجاهد مع أنهما كانا من أكبر علماء السلف في علم القرآن⁽¹⁰⁹⁾، ولم ينس الفخر الرازي أن ينقد الزجاج في رأيه حيث ادعى فساد هذه القراءة فقال: واحتج الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله (ﷺ) «لا تحلفوا بأبائكم»⁽¹¹⁰⁾، فإذا عطف (الأرحام) على المكنى من اسم (الله) اقتضى ذلك جواز الحلف بـ(الأرحام)، ويمكن الجواب عنه بأنه هذا حكاية من فعل يفعلونه في الجاهلية؛ لأنهم كانوا يقولون: «أسألك بالله والرحم»، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنال في ورود النهي عنه في المستقبل - وأيضًا: فالحديث نهي عن الحلف بالآباء فقط، وها هنا ليس كذلك بل هو حلف بالله أولاً ثم يقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا لا ينال في مدلول ذلك الحديث⁽¹¹¹⁾، ومن هذه الآراء العديدة في قراءة حمزة نتبين في وضوح وجلاء أن النحويين انقسموا إزاءها فريقين، مؤيدين، ومعارضين.

أمّا المعارضون فقد خانهم التوفيق، ولم يكن المبرد وتلاميذه كالزجاج أو الزمخشري ممن ينزعون نزعة (في القراءة) المحيطين بلغات العرب، وبكل ما قالوا وكان أجدر بهم أن يسلموا بهذه القراءة؛ لأنها قراءة متواترة لا سبيل إلى إنكارها، ولم يكن هناك ما يدعو إلى أن يقول المبرد بصدها؛ لو أتي صليت خلف إمام يقرؤها لقطعت صلاتي.

هذا، ولم يسلم المبرد من نقد الإمام اللغوي الحريري حينما أنكر هذه القراءة، قال الحريري: هذا من جملة سقطاته، وعظم هفواته، فإن هذه القراءة من السبع المتواترة، وقد وقع في ورطة، وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي، وهو مذهب باطل، وخيال فارغ، فإنه لا يشك عاقل في تواترها، فمن الآيات التي جاء بها عطف على ضمير مخفوض دون إعادة الخافض قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾⁽¹¹²⁾ وقوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽¹¹³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾⁽¹¹⁴⁾، وغيرها كثير⁽¹¹⁵⁾، كما العرب قد نطقت به، فروى قطرب أن العرب قالت: «ما فيها غيرُه وقَرَسِه»⁽¹¹⁶⁾، ويقول إبراهيم محمد الجرمي: «وكان الأجدر بالنحاة أن يعيدوا النظر في قاعدتهم السالفة معتبرين كل قراءة ثابتة لتصبح القاعدة: (يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض

بدون إعادة حرف الخفض)»⁽¹¹⁷⁾.

3 — قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾⁽¹¹⁸⁾.

الشاهد: قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ وفي هذا المقطع ثلاث قِراءاتٍ: (الرفع والنصب والجر) وَاحِدَةً شَادَّةً (الرفع)، وَاثْنَتَانِ مُتَوَاتِرَتَانِ: (النصب والجر).

القراءة الأولى: الرفع: في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ وَهِيَ قِراءَةُ الْحَسَنِ: وَوَجْهًا أَنَّهُ مَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ⁽¹¹⁹⁾.
والتقدير: أَرْجُلَكُمْ مَغْسُولَةٌ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

والقراءة الثانية: النصب: في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾: فَهُوَ قِراءَةُ نَافِعٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيِّ، وَعَاصِمٍ فِي رِوَايَةٍ حَفْصٌ مِنَ السَّبْعَةِ، وَيَعْقُوبُ مِنَ الثَّلَاثَةِ. فَأَمَّا قِراءَةُ النَّصْبِ ففِيهَا تَخْرِيجَانِ:

أحدهما: أنها معطوفة على ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ فَإِنَّ حَكْمَهَا الْعُسْلُ كَالْوَجْهِ وَالْأَيْدِي، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ، إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّخْرِيجَ أَفْسَدَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ بِجَمَلَةٍ غَيْرِ اعْتِزَاضِيَّةٍ؛ لِأَنَّهَا مُنْشِئَةٌ حَكْمًا جَدِيدًا فَلَيْسَ فِيهَا تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ⁽¹²⁰⁾، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ — وَقَدْ ذَكَرَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ —: «وَأَقْبَحُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْجَمَلِ»، فَدَلَّ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَخْرِيجُ الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ عَكْسَ هَذَا، فَقَالَ: «وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَجْهِ». ثُمَّ قَالَ: «وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِلَا خِلَافٍ» وَجَعَلَ السَّنِّيَّةَ الْوَارِدَةَ بِغَسْلِ الرَّجْلَيْنِ مَقْبُولَةً لِهَذَا التَّخْرِيجِ...»، فَإِنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ عَلَى مَحَلِّ الْمَجْرُورِ وَكَانَ حَكْمُهَا الْمَسْحَ وَلَكِنْ نُسِخَ ذَلِكَ بِالسَّنَةِ وَهُوَ قَوْلٌ مَشْهُورٌ لِلْعُلَمَاءِ⁽¹²¹⁾.

والثاني: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ⁽¹²²⁾، وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ: «أَمَّا قِراءَةُ النَّصْبِ: فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْأَرْجَلَ فِيهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْوَجْهِ، وَتَفْرِيرُ الْمَعْنَى عَلَيْهَا: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ. وَإِنَّمَا أُدْخِلَ مَسْحَ الرَّأْسِ بَيْنَ الْمَغْسُولَاتِ مُحَافَظَةً عَلَى التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ يُمَسَّحُ بَيْنَ الْمَغْسُولَاتِ؛ وَمِنْ هُنَا أَخَذَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَجُوبَ التَّرْتِيبِ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ حَسَبًا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ»⁽¹²³⁾.

والقراءة الثالثة: الجر: وَأَمَّا الْجَرُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾: فَهُوَ قِراءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَحَمَزَةٌ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَعَاصِمٍ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ.

موقف النحاة في خفض على الجوار: وَأَمَّا قِراءَةُ بَاقِي السَّبْعَةِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾: جَرًّا — وَهُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ — ففِيهَا مَذْهَبَانِ: مَذْهَبُ جِوَازِ الْخَفْضِ عَلَى الْجِوَارِ، وَمَذْهَبُ عَلَى مَنَعِهِ:

المذهب الأول: المانعون للخفض على الجوار:

قال المانعون: فأما خفض على الجوار فلا يجوز في كتاب الله، وممن نصَّ على ضعف تخريج الآية على الجوار الزجاج، وابن الحاجب، ومكي بن أبي طالب... وغيرهم.

1. 1 — قال مكي: «وقال الأخفش وأبو عبيدة: «الخفض فيه على الجوار، والمعنى للغسل، وهو بعيد لا يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ»⁽¹²⁴⁾.

2. 2 — وقال أبو جعفر: وهذا القول غلط عظيم؛ لأنَّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ⁽¹²⁵⁾.

وينسب أبو جعفر قراءة النصب إلى عروة بن الزبير، ونافع، والكسائي، قال: «وقرأ أنس بن مالك: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالخفض، وهي قراءة أبي جعفر، وأبي عمرو بن العلاء، وعاصم، وحمزة، والأعمش، على أنه يقال: تمسحت بمعنى: تطهرت للصلاة، فتكون على هذا الخفض كالنصب»، قال أبو جعفر: وقد سمعت علي بن سليمان يقول: التقدير: وأرجلكم غسلًا ثم حذف هذا العلم السامع⁽¹²⁶⁾.

3. وقال الزجاج: القراءة بالنصب، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية. فمن قرأ بالنصب، فالمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم على التقديم والتأخير، والواو جائز فيها ذلك كما قال — جَلَّ وَعَزَّ — ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾⁽¹²⁷⁾. والمعنى: اركعي واسجدي؛ لأنَّ الركوع مثل السجود، ومن قرأ: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالجر عطف على الرؤوس، نزل جبريل (عليه السلام) بالمسح والسنة في الغسل.

4. وقال ابن الحاجب: «الخفض على الجوار ليس بجيد إذ لم يأت في الكلام الفصح، وإمَّا هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب»⁽¹²⁸⁾، قال ابن الحاجب: «من قرأ بالخفض عطف على قوله: ﴿بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾، والمراد: اغسلوا أرجلكم، وليس الخفض على المجاورة، وإمَّا على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر⁽¹²⁹⁾، والعرب إذا اجتمع فعلا متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق جوزت ذكر أحد الفعلين، وعطف متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل إجراءً لأحد المتقاربين مجرى الآخر كقولهم: (تقلدت بالسيف والرمح)، و(علفتها بالتبن والماء)⁽¹³⁰⁾»

5. وقال الزمخشري: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالنصب فدلَّ على أنَّ الأرجل مغسولة، فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر، ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتسمح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها⁽¹³¹⁾، ويعقب ابن المنبر على الزمخشري فيقول: ولم يوجه الجر بما يشفى الغليل والوجه منه أنَّ الغسل والمسح متقاربان من حيث أنَّ لكل واحد منهما إمساس بالعضو فيسهل عطف المغسول على الممسوح⁽¹³²⁾، من ثم كقول الشاعر⁽¹³³⁾:

ورأيتُ بعلِّك في الوغى * متقلِّداً سيفاً ورُمحاً

أي: وحاملاً رُمحاً... والرُمح لا يُتقلَّد وإمَّا قال ذلك لمجاورته السيف، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه، وكقول الشاعر⁽¹³⁴⁾:

علفتُها تبناً وماءً بارداً * حتَّى عدتْ همالةً عينها

الشاهد: (وماء) أي: وسقيتها ماءً بارداً، استشهد بهذا البيت على عدم صحة مجيء (ماء) مفعولاً معه - كما زعم ابن عقيل لانتفاء المصاحبة؛ حيث إنَّ الماء لا يصاحب التبن في العلف، أو إنَّ الدابة لا تشرب الماء في أثناء تناولها العلف، فلا يتحد الزمان، وعليه فلا ينتصب على المفعولية (المفعول معه)؛ لأنَّ من شرط

انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركاً لما قبله في زمان تسلط العامل عليه؛ لاشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة، وذهب بعضهم كالجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء إلى أن (ماءً) معطوف على قوله: (تبتاً) بعد التأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى علفتها: (أطعمتها) وقدمت لها ما تأكله — كما هو معناه الوضعي — بل يضمن معنى أعم منه؛ كأن يراد به: (قدمت لها) أو (أنتلتها) أو (أعطيتها) ونحو ذلك، والأفضل من هذا، وذاك ما ذهبنا إليه في الإعراب، وهو تخريج أبي علي الفارسي، والمبرد، والزوزني⁽¹³⁵⁾.

6. وقال السمين الحلبي: وأما قراءة الجر ففيها أربعة تخاريج — نذكر هنا محل الشاهد — «أنه منصوب في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة، وإمّا خفض على الجوار، كقولهم:» هذا جُرْحٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» (136) بجر (خرّب) وكان من حَقِّه الرفع؛ لأنه صفة في المعنى للجرح لصحة اتصافه به، والضَّبُّ لا يوصف به، وإمّا جَرُّه على الجوار، وهذه المسألة عند النحويين لها شرط وهو أن يُؤمَّنَ اللبس كما تقدم تمثيله، بخلاف: (قام غلام زيد العاقل) إذا جعلت (العاقل) نعتاً للغلام امتنع جَرُّه على الجوار؛ لأجل اللبس. ثم رد السمين الحلبي على الأمثلة المتقدمة بقوله: «وأما قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾، بجر (المتين) في قراءة الأعمش (137) مجاورة لـ (القوة) وهو صفة لـ (الرازق)، وهذا وإن كان وارداً إلا أن التخريج عليه ضعيف لضعف الجوار من حيث الجملة — وأيضاً — فإنَّ الخفض على الجوار إمّا وَرَدَ في النعت لا في العطف، وإذا لم يرد إلا في النعت، أو ما شدَّ من غيره فلا ينبغي أن يُخَرَّجَ عليه كتاب الله تعالى»⁽¹³⁸⁾.

المذهب الثاني: المجوزون للخفض على الجوار:

وممن نصَّ على تخريج الآية على الجوار الأخفش وأبو عبيدة أبو البقاء العكبري ... وغيرهم.

1. قال الأخفش وأبو عبيدة: «الخفض فيه على الجوار، والمعنى للغسل».
2. قال النحاس: «من قرأ بالنصب جعله عطفاً على الأول: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، ثم قال: إنَّ الأخفش وأبا عبيدة يذهبان إلى أنَّ الخفض على الجوار، والمعنى للغسل، وقال الأخفش: مثله: «هذا جحر ضب خرب»⁽¹³⁹⁾.
3. وقال أبو البركات عبد الرحمن الأنباري: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ بالخفض على الجوار وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وخلف وكان ينبغي أن يكون منصوباً؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ كما في القراءة الأخرى، وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، ويعقوب، ولو كان معطوفاً على قوله: ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾ لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف إلا فيما لا يُعَدُّ خلافاً، ثم قال زهير⁽¹⁴⁰⁾:

لِعَبِّ الرِّمَانِ بِهَا وَعَيْرَهَا* بَعْدِي سَوَافِي المَوْرِ وَالْقَطْرِ

فخفض (القطر) على الجوار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه معطوف على (سوافي) ولا يكون معطوفاً على (المور) وهو الغبار؛ لأنه ليس للقطر سواف، كالمور حتى يعطفه عليه، وقيل: يجوز أن يكون قد سُمي ما تسفيهه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيهه الريح من الغبار سوافي، وقال الآخر⁽¹⁴¹⁾:

كأَمَّا صَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا** فَطَنَّا هِمَّ سَحَابِ الأوتارِ مَحْلُوجِ

فخفص (محلوج) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول (محلوجاً) لكونه وصفاً لقوله: (قطناً) ولكنه خفصه على الجوار، وقال الآخر⁽¹⁴²⁾:

كَأَنَّ نَسَجَ العُنْكُبُوتِ المُرْمَلِ

فخفص (المرمل) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول (مرملاً)؛ لكونه وصفاً (للسج) لا (للعنكبوت) ومن ذلك قولهم: (جر ضب خرب) فخفصوا (خرباً) على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً لكونه في الحقيقة صفة حجر لا للـ(صَبِّ)⁽¹⁴³⁾.

4. البِيهَيُّ: وَمَمَّنْ جَزَمَ بَأَنَّ حَفْصَ ﴿وَأَرْجَلِكُمْ﴾؛ لِمَجَاوِرَةِ المَخْفُوضِ البِيهَيُّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ مَا نَصُّهُ: «بَابُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿وَأَرْجَلِكُمْ﴾ نَصَبًا، وَأَنَّ الأَمْرَ رَجَعَ إِلَى العَسَلِ، وَأَنَّ مَنْ قَرَأَهَا حَفْصًا، فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَجَاوِرَةِ، ثُمَّ سَأَقِ أَسَانِيدَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ... الخ، أَنَّهُمْ قَرَوْوهَا كُلُّهُمْ: ﴿وَأَرْجَلِكُمْ﴾ بِالنَّصْبِ، وَمَنْ حَفْصَهَا فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَجَاوِرَةِ، قَالَ الأَعْمَشُ: كَانُوا يَفْرَوُونَهَا بِالحَفْصِ، وَكَانُوا يَعْسِلُونَ (144)، وَمِنْ أُمَّثَلَةِ الحَفْصِ بِالمَجَاوِرَةِ فِي القُرْآنِ فِي النَّعْتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ (145)، بِحَفْصِ (مُحِيطٍ) مَعَ أَنَّهُ نَعْتُ لِلْعَذَابِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ (146)، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ النَّعْتَ لِلْعَذَابِ، وَقَدْ حَفِصَ لِلْمَجَاوِرَةِ، كَثْرَةُ رُودِ الأَلَمِ فِي القُرْآنِ نَعْتًا لِلْعَذَابِ (147)، قَالَ القُرْطُبِيُّ وَمِنْ كَلَامِ العَرَبِ: «هَذَا جُحْرٌ صَبَّ حَرِبٍ» بِحَفْصِ (حَرِبٍ) لِمَجَاوِرَةِ المَخْفُوضِ مَعَ أَنَّهُ نَعْتُ حَرِبٍ المُتَبَدِّأِ (148)، وَبِهَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ دَعْوَى كَوْنِ الحَفْصِ بِالمَجَاوِرَةِ لِحَنًا لَا يُتَحَمَّلُ إِلَّا لِضُرُورَةِ الشُّعْرِ بِاطِلَّةً.

5. وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجَلِكُمْ﴾: يُفْرَأُ بِالنَّصْبِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الوُجُوهِ وَالْأَيْدِي؛ أَي: فَاعْسَلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وَأَرْجَلَكُمْ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي العَرَبِيَّةِ بِلَا خِلافٍ، وَالسُّنَّةُ الدَّلَالَةُ عَلَى وُجُوبِ عَسَلِ الرُّجَلَيْنِ تَقْوِي ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ بَرُؤِوسِكُمْ، وَالأَوَّلُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ العَطْفَ عَلَى اللَّفْظِ أَقْوَى مِنَ العَطْفِ عَلَى المَوْضِعِ، وَيُفْرَأُ ﴿وَأَرْجَلِكُمْ﴾: بِالجَرِّ، وَهُوَ مَشْهُورٌ — أَيْضًا — كَشَهْرَةِ النَّصْبِ. وَقَالَ أَبُو البقاء: وَهُوَ الإِعْرَابُ الَّذِي يُقَالُ: هُوَ عَلَى الجِوَارِ، وَلَيْسَ مُمْتَنِعٌ أَنْ يَقَعَ فِي القُرْآنِ لِكَثْرَتِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ وَالشُّعْرِ⁽¹⁴⁹⁾، فَمِنْ القُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾⁽¹⁵⁰⁾ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ جَرَّ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ﴾⁽¹⁵¹⁾ وَالْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَوَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِحَوْرٍ عَيْنٍ، قَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ النَّابِغَةُ⁽¹⁵²⁾:

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ عَيْرٌ مُنْقَلِتٍ* أَوْ مُوْتَقٍ فِي حِبَالِ القَيْدِ مَجْنُوبٌ

وَالقَوَائِفُ مَجْرُورَةٌ، وَالجِوَارُ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ فِي الإِعْرَابِ، وَقَلْبُ الحُرُوفِ يَبْعُضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَالتَّأْنِيثُ وَعَيْرٌ ذَلِكَ، فَمِنْ الإِعْرَابِ مَا ذَكَرْنَا فِي العَطْفِ⁽¹⁵³⁾، وَمِنْ الصِّفَاتِ قَوْلُهُ: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾⁽¹⁵⁴⁾، وَاليَوْمُ لَيْسَ مُّحِيطٍ، وَإِنَّمَا المُحِيطُ العَذَابُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾⁽¹⁵⁵⁾ وَاليَوْمُ لَيْسَ بِعَاصِفٍ، وَإِنَّمَا العَاصِفُ الرِّيحُ، وَمِنْ قَلْبِ الحُرُوفِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ارْجِعْنَ مَأْرُورَاتٍ عَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»⁽¹⁵⁶⁾، وَالأَصْلُ (مَوْرُورَاتٍ)، وَلَكِنْ أُرِيدَ التَّأخِي، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَأْتِينَا بِالعَدَايَا وَالعَشَايَا. وَمِنْ التَّأْنِيثِ قَوْلُهُ: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾⁽¹⁵⁷⁾ فَحَدَفَتِ الثَّاءُ مِنْ عَشْرِ، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى الأَمْثَالِ، وَهِيَ مُذَكَّرَةٌ، وَلَكِنْ لَمَّا جَاوَرَتِ الأَمْثَالُ الصِّمِيرَ المُؤنَّثَ

أَجْرَى عَلَيْهَا حُكْمَهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽¹⁵⁸⁾:

لَمَّا أَتَى حَبْرَ الزُّبَيْرِ تَضَعَّصَتْ* سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَّعِ

(السور) مذكر وإِنَّمَا أَنْتَ؛ لأن السور من (المدينة)، وفي التأنيث هنا وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ ذَهَبَ بِالسُّورِ مَذْهَبَ الْجِدْرَانِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَى الْمُؤنَّثِ جَعَلَ لَهُ حُكْمَهُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾⁽¹⁵⁹⁾، فَأَنْتَ (العشر) و(الأمثال) مذكورة ولكن أُضِيفَتْ إِلَى ضَمِيرِ (الحسنة)، وَرَوَى عَنْ بَعْضِ الْفُصَّاحِ أَنَّهُ قَالَ: أَلَمْ تَرَ إِلَى مَا كَانَ مِنْ فُلَانٍ فَقِيلَ لَهُ مَاذَا؟ فَقَالَ: (جاءته كتابي فاحترقها) فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَيْسَ صَحِيفَةً؟ وَقَوْلُهُمْ: «ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ»⁽¹⁶⁰⁾، وَمِمَّا رَأَيْتِ الْعَرَبَ فِيهِ الْجَوَارَ قَوْلُهُمْ: (قَامَتْ هِنْدٌ)، فَلَمْ يُجِزُوا حَذْفَ التَّاءِ إِذَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنْ فَصَلُوا بَيْنَهُمَا أَجَارُوا حَذْفَهُ، وَلَا فَزَعَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الْمَجَاوِرَةُ، وَعَدَمَ الْمَجَاوِرَةَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا كَلِمَتُهُ) اسْتَحْسَنُوا النَّصْبَ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ لِمَجَاوِرَةِ الْجُمْلَةِ اسْمًا قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ. وَوَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ الْجَرَ فِي الْآيَةِ قَدْ أُجِيرَ غَيْرُهُ، وَهُوَ النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ غَيْرُ قَاطِعَيْنِ، وَلَا ظَاهِرَيْنِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الرَّجُلَيْنِ الْمَسْحُ، وَكَذَلِكَ الْجَرُّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي الْحُكْمِ دُونَ الْإِعْرَابِ⁽¹⁶¹⁾. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ جَرُّ الْأَرْجْلِ بِجَارٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَافْعَلُوا بِأَرْجُلِكُمْ عَسَلًا، وَحَذْفَ الْجَارِ وَإِبْقَاءَ الْجَرِّ جَائِزٌ، قَالَ الشَّاعِرُ⁽¹⁶²⁾:

مَسَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً* وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ عُرَابِهَا

فقال: (ناعب) بالجر بالعطف على (مصلحين) لأنه توهم أن الباء في (مصلحين) موجودة فإنها تزداد

في خبر ليس ثم عطف عليه مجروراً (ناعب).

6- وقال الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي: في قوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾: «وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْجَرِّ: فَفِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِجْمَالٌ، وَهُوَ أَنَّهَا يُنْهَمُ مِنْهَا الْاِكْتِفَاءُ بِمَسْحِ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ عَنِ الْعَسَلِ كَالرَّأْسِ، وَهُوَ خِلَافَ الْوَاقِعِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ فِي وُجُوبِ عَسَلِ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ وَالتَّوَعُّدِ بِالنَّارِ لِمَنْ تَرَكَ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ (ﷺ): «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁶³⁾، وَقَالَ: «اعْلَمْ أَوَّلًا: أَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ إِذَا ظَهَرَ تَعَارُضُهُمَا فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ لَهُمَا حُكْمُ الْآيَتَيْنِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ قِرَاءَةَ: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بِالنَّصْبِ صَرِيحٌ فِي وُجُوبِ عَسَلِ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، فَهِيَ نَفْهَمُ أَنَّ قِرَاءَةَ الْخَفْضِ إِذَا هِيَ لِمَجَاوِرَةِ الْمَحْفُوضِ مَعَ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَنْصُوبَةٌ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَالْعَرَبُ تَخْفِضُ الْكَلِمَةَ لِمَجَاوِرَتِهَا لِلْمَحْفُوضِ مَعَ أَنَّ إِعْرَابَهَا النَّصْبُ، أَوْ الرَّفْعُ»⁽¹⁶⁴⁾. وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ الْخَفْضَ بِالْمَجَاوِرَةِ مَعْدُودٌ مِنَ اللَّحْنِ الَّذِي يَتَحَمَّلُ لِضَرُورَةِ الشُّعْرِ خَاصَّةً، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي الْعَطْفِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَجْزِ إِلَّا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ بِأَنَّ أُمَّةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ صَرَّحُوا بِجَوَازِهِ. وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ الْأَخْفَشُ، وَأَبُو الْبِقَاءِ، وَعَبْرٌ وَاحِدٌ. وَلَمْ يَنْكَرْهُ إِلَّا الرَّجَّاجُ، وَإِنْكَارُهُ لَهُ مَعَ ثُبُوتِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعِ الْمَسْأَلَةَ تَتَبُعًا كَافِيًا، فَالْخَفْضُ بِالْمَجَاوِرَةِ أُسْلُوبٌ مِنَ آسَالِيبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: لِأَنَّهُ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وَمِنْ أُمَّتِهِ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي الْعَطْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾⁽¹⁶⁵⁾ عَلَى قِرَاءَةِ حَمْرَةَ، وَالْكِسَائِيُّ وَرَوَايَةُ الْمُفْضَلِ عَنْ عَاصِمٍ بِالْجَرِّ لِمَجَاوِرَتِهِ لـ ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيْقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾⁽¹⁶⁶⁾، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ حُكْمُهُ الرَّفْعُ، فَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلٍ ﴿يَطُوفُ﴾ الَّذِي هُوَ ﴿وَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾، وَقِيلَ: هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، دَلَّ الْمَقَامَ عَلَيْهِ، أَيُّ: وَفِيهَا حُورٌ عَيْنٌ، أَوْ لَهُمْ حُورٌ عَيْنٌ، وَإِذَنْ فَهُوَ مِنَ الْعَطْفِ بِحَسَبِ

المَعْنَى، وَقَدْ أَنْشَدَ سَبِيئُوهُ لِلْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى قَوْلَ ذِي الرِّمَّةِ (167):

بَادَتْ وَعَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبِلَاءِ** إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ
وَمُسَجَّجٌ أَمَا سَوَاءٌ قَدَالِهِ** فَبَدَأَ وَعَيَّبَ سَارَهُ الْمَعْرَاءُ

لَأَنَّ الرُّوَايَةَ يَنْصَبُ (رَوَاكِدَ) عَلَى الْإِسْتِنَاءِ، وَرَفَعَ (مُسَجَّجٌ) عَطْفًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا رَوَاكِدُ وَمُسَجَّجٌ، وَمَرَادُهُ بِالرُّوَاكِدِ أَثَابِي الْقِدْرِ، وَبِالْمُسَجَّجِ وَتَدُّ الْخَبَاءِ، وَبِهِ تَعَلَّمَ أَنَّ وَجْهَ الْخَفْضِ فِي قِرَاءَةِ حَمْرَةَ، وَالْكَسَائِي هُوَ الْمَجَاوِرَةُ لِلْمَحْفُوضِ، كَمَا ذَكَرْنَا خَلْفًا لِمَنْ قَالَ فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ: إِنَّ الْعَطْفَ عَلَى أَكْوَابٍ، أَيُّ: يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَكْوَابٍ، وَبِحُورٍ عَيْنٍ، وَلِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى جَنَاتِ النَّعِيمِ، أَيُّ: هُمْ فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ، وَفِي حُورٍ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مِصَافٍ، أَيُّ: فِي مُعَاشَرَةِ حُورٍ (168)، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ:

فَالأَوَّلُ: يُرَدُّ بِأَنَّ الْحُورَ الْعَيْنَ لَا يُطَافُ بِهِنَّ مَعَ الشَّرَابِ (169)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (170).
وَالثَّانِي: فِيهِ أَنَّ كَوْنَهُمْ فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ، وَفِي حُورٍ ظَاهِرُ السُّهُوطِ كَمَا تَرَى، وَتَقْدِيرُ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ لَا وَجْهَ لَهُ، وَكَلَامُ الْفَرَاءِ، وَقَطْرِبُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَا رَدُّ بِهِ الْقَوْلُ بِالْعَطْفِ عَلَى أَكْوَابٍ مِنْ كَوْنِ الْحُورِ لَا يُطَافُ بِهِنَّ يُرَدُّ بِهِ الْقَوْلُ بِالْعَطْفِ عَلَى (وَلِدَانٍ مُخْلَدُونَ) فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْحُورَ يُطْفَنَ عَلَيْهِمْ كَالْوِلْدَانِ، وَالْقَصْرُ فِي الْخِيَامِ يُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، هُوَ أَنَّ اللَّبْسَ هُنَا يُزِيلُهُ التَّحْدِيدُ بِالْكَعْبَيْنِ، إِذْ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُ الْمَمْسُوحِ، وَتَزِيلُهُ قِرَاءَةُ النَّصْبِ (171)، فَإِنَّ قِيلَ: قِرَاءَةُ الْجَرِّ الدَّالَّةُ عَلَى مَسْحِ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوُضوءِ هِيَ الْمَبْيُتَةُ لِقِرَاءَةِ النَّصْبِ بِأَنَّ تَجَعَلَ قِرَاءَةَ النَّصْبِ عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ الرُّووسَ مَجْرُورَةٌ بِالْبَاءِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْخُلَاصَةِ (172):

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ** رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَّنَ

وَابْنُ مَالِكٍ وَإِنْ كَانَ أَوْرَدَ هَذَا فِي (إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ) فَحُكْمُهُ عَامٌّ، أَيُّ: وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْوُضْفُ، كَمَا أَشَارَ

لَهُ فِي الْوُضْفِ بِقَوْلِهِ (173): وَأَجْرُ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ** كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ
فَالْجَوَابُ أَنَّ بَيَانَ قِرَاءَةِ النَّصْبِ بِقِرَاءَةِ الْجَرِّ، كَمَا ذَكَرَ، تَابَأَهُ السُّنَّةُ الصَّرِيحَةُ الصَّحِيحَةُ النَّاطِقَةُ
بِخِلَافِهِ، وَبِتَوَعُّدٍ مُرْتَكِبِهِ بِالْوَيْلِ مِنَ النَّارِ بِخِلَافِ بَيَانَ قِرَاءَةِ الْخَفْضِ بِقِرَاءَةِ النَّصْبِ، فَهُوَ مُوَأَفِقٌ لِسُنَّةِ رَسُولِ
اللَّهِ (ﷺ) الثَّابِتَةَ عَنْهُ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَالْمُرَادُ مَسْحَ الرَّجُلَيْنِ غَسْلَهُمَا، وَالْعَرَبُ تَطْلُقُ الْمَسْحَ عَلَى الْغَسْلِ أَيْضًا،
وَتَقُولُ: مَسَحْتُ، مَعْنَى: تَوَضَّأْتُ، وَمَسَحَ الْمَطَرُ الْأَرْضَ، أَيُّ: غَسَلَهَا، وَمَسَحَ اللَّهُ مَا بَكَ، أَيُّ: غَسَلَ عَنكَ
الدُّنُوبَ وَالْأَذَى وَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الْمُرَادِ بِالْمَسْحِ فِي الْأَرْجُلِ هُوَ الْغَسْلُ، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي الرَّأْسِ الْمَسْحُ الَّذِي لَيْسَ
بِغَسْلٍ، وَلَيْسَ مِنْ حَمَلِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيَّتِهِ، وَلَا مِنْ حَمَلِ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ؛ لِأَنَّهُمَا مَسْأَلَتَانِ
كُلٌّ مِنْهُمَا مُتَّفَرِّدَةٌ عَنِ الْأُخْرَى مَعَ أَنَّ التَّحْقِيقَ جَوَازَ حَمَلِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيَّتِهِ (174). وَجَمَعَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ
فِي تَفْسِيرِهِ بَيَّنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِأَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ يُرَادُ بِهَا غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ فِيهَا عَلَى الْوُجُوهِ
وَالْأَيْدِي إِلَى الْمِرَافِقِ، وَهُمَا مِنَ الْمَغْسُولَاتِ بِلَا نِزَاعٍ (175)، وَأَنَّ قِرَاءَةَ الْخَفْضِ يُرَادُ بِهَا الْمَسْحُ مَعَ الْغَسْلِ، يَعْنِي:
الدَّلُّكُ بِالْيَدِ أَوْ غَيْرِهَا (176)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ حِكْمَةَ هَذَا فِي الرَّجُلَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا؛ أَنَّ الرَّجُلَيْنِ هُمَا أَقْرَبُ أَعْضَاءِ
الْإِنْسَانِ إِلَى مَلَابَسَةِ الْأَقْدَارِ لِمُبَاشَرَتِهِمَا الْأَرْضَ فَتَأَسَّبَ ذَلِكَ أَنَّ يُجْمَعُ لهُمَا بَيْنَ الْغَسْلِ بِالْمَاءِ وَالْمَسْحِ، أَيُّ: الدَّلُّكُ
بِأَيْدٍ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي التَّنْظِيفِ (177)، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمُرَادُ بِقِرَاءَةِ الْجَرِّ: الْمَسْحُ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) بَيَّنَّ
أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْخُفِّ (178)، وَعَلَيْهِ فَالآيَةُ تُشِيرُ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ فِي قِرَاءَةِ الْخَفْضِ، وَالْمَسْحُ عَلَى

التَّوْجِيهُ النُّحَوِيُّ فِيمَا قُرئُ بِالْتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ دِرَاسَةٌ: نَحْوِيَّةٌ — تَحْلِيلِيَّةٌ

الْحَفِيفِينَ إِذَا لَبَسَهُمَا طَاهِرًا، مُتَوَاتِرٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) لَمْ يُخَالَفْ فِيهِ إِلَّا مَنْ لَا عِبْرَةَ بِهِ⁽¹⁷⁹⁾. وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ الْخَفْضَ بِالْمُجَاوِرَةِ أُسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ يَلْسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ، وَلِذَا تَعَدَلِ الْقَاعِدَةُ النُّحَوِيَّةُ اعْتِمَادًا عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ (جَوَازِ الْخَفْضِ بِالْمُجَاوِرَةِ).

الخاتمة:

وفي نهاية هذه الرحلة بعد هذه السياحة الممتعة حول هذه الظاهرة خلص البحث لإبراز أهم النتائج المتعلقة بالدراسة وهي على النحو الآتي:

1. أن الوحي هو المصدر الوحيد للقراءات المتواترة على اختلاف وجوهها، وليس للأئمة القراء أدنى اجتهاد في اختراع أي وجه، أو ترجيح متواتر على متواتر.
2. أثبت البحث أن القراءات القرآنية سنة متبعة، تؤخذ عن طريق التلقي والرواية، وليست رأيًا ودرايةً وفصاحةً.
3. أثبت البحث أن تعدد القراءات عن المعصوم (ﷺ) حفظ كثيرًا من اللهجات العربية التي أوشكت أن تندثر في ذلك الحين، كما أنه مظهر سعة وثراء في إيراد أكثر من وجه للكلمة العربية الواحدة.
4. كشف البحث أن علماء النحو كانوا كثيرًا ما يتجهون بالآيات القرآنية لتوضيح القاعدة النحوية، كما أنهم لم يغفلوا عن التوجيهات بالقراءات القرآنية، بل كانوا يعتدون بها لتأييد أحكامهم النحوية، وفي الوقت الذي نراهم يستدلون بالقراءات المشهورة والمتواترة، كانوا يستدلون بالقراءة الشاذة.
5. الربط بين النحو النظري والتطبيقي من خلال دراسة التوجيه النحوي فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن.

التوصيات:

نؤكد هنا في خاتمة البحث، أن هذه الدراسة لم تؤصد أمام الدارسين والباحثين في تناولها — إذ هي ورقة بحثية محكمة بصفحات محددة والتفسير، غاصوا فيها بعمق، واستخرجوا منها اللآلئ والدُّرر والنفائس وهي مبعثرة في كتب التراث العربي وفي القرآن الكريم، فمن المفيد جدًا أن يواصل باحث آخر في دراسة (الأسماء أو الأفعال: فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن) بأسلوب مغاير وبأدوات بحثية أخرى.

الهوامش:

1. سورة الانشقاق: (19)
2. لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، 1968م، مادة: (وجه).
3. أساس البلاغة: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1965م.
4. مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت — صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ / 1999م، مادة: (وجه).
5. مجمل اللغة لابن فارس: للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب (اللغوي) (ت: 395هـ)، دراسة وتحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ مادة: (وجه).
6. البيت: للعجاج في ديوانه ، شرح الأصمعي، تحقيق الدكتورة/ عزة حسن. مكتبة دار الشروق، بيروت، 1971م/2.
7. لسان العرب: مادة (وجه).
8. البيت: في ديوانه، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف — بمصر، 1977م /27.
9. البيت: لم ينسب إلى قائل، وهو من شواهد المنجّد في اللغة، لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبي الحسن الملقب (كراع النمل) تحقيق الدكتور/ أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1988م/156.
10. مفتاح العلوم: ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبي يعقوب (ت: 626هـ)، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ — 1987م/180.
11. كشاف اصطلاحات الفنون، للتهواني. محمد علي، تقديم/ رفيق العجم، تحقيق/ علي دحروج، مكتبة لبنان/1522.
12. أنوار الربيع في أنواع البديع، لصدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهير بابن معصوم (ت: 1119هـ) 206/1.
13. البيت: لبشار، وليس في ديوانه، وهو من شواهد التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: 816هـ) 1983م/112.
14. البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، خرّج حديثه وقدم له وعلّق عليه/ مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1408هـ /1399.
15. النشر في القراءات العشر: لمحمد محمد محمد سالم محيسن، دار الجيل — بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ — 1997م/271.

16. سورة الفاتحة: (4).
17. الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي — بيروت، الطبعة الثالثة — 1407هـ/54.
18. مقدمات في علم القراءات، لمحمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور (معاصر) دار عمار — عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 1422هـ — 2001م 73/1.
19. النشر في القراءات العشر 7/2، والقراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، لمحمد حبش، دار الفكر — دمشق، الطبعة الأولى، 1419هـ — 1999م 137/1.
20. سورة غافر: (16).
21. سورة الناس: (2).
22. الكشاف 55/1.
23. سورة غافر: (16).
24. الكشاف 56/1.
25. سورة الفاتحة (4).
26. سورة الأعراف (44).
27. الكشاف 55/1.
28. سورة يونس (71).
29. شرح طيبة النشر في القراءات، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الثانية، 1420هـ/249/1.
30. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر — دمشق، 1406هـ 213/8.
31. البيت: للحارث بن حلزة، في ديوانه 10.
32. إعراب القرآن: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـ) 382/5.
33. البيت: لم ينسب إلى قائل، وهو في: الخصائص 136/2، والدر المصون 213/8.
34. الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه، تحقيق: د/عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة 1410هـ/457.
35. الدر المصون 213/8.
36. التبيان في إعراب القرآن: تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ). المحقق/ علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه 681/2.
37. سورة يوسف (82).
38. التبيان في إعراب القرآن 681/2، والدر المصون 214/8.
39. سورة الحشر (8).

40. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت:437هـ)، تحقيق الدكتور/حاتم صالح الزامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ/350، والتبيان في إعراب القرآن2/681، والدر المصون8/214.
41. شرح ابن عقيل2/208.
42. سورة يُؤُس (71).
43. همع الهوامع2/245.
44. هو عبد الله بن الزبيري، كما في الكامل للمبرد/189.
45. البيت: لم يعرف قائله، وهو من شواهد معاني القرآن، للفراء1/14، وخزانة الأدب1/499.
46. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبي جعفر الطبري (ت:310هـ)، تحقيق الدكتور/عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1422هـ — 2001م 12/231.
47. الحديث: في: صحيح مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت1/46.
48. فقه اللغة وسر العربية: لأبي منصور عبد الملك الثعالبي (ت:430هـ)، دار ابن خلدون/1210.
49. التبيان في إعراب القرآن2/681.
50. دلائل الإعجاز: لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م/15.
51. البحر المحيط: تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. شارك في التحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و(آخرون). دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ 5/177.
52. الدر المصون8/214.
53. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: المؤلف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت:665هـ) - تحقيق: إبراهيم عطوة عوض . شركة مكتبة مصطفى الباي الحلبي - مصر 2/593.
54. سورة هود (112).
55. سورة الرعد (23).
56. إعراب القرآن: لأبي الحسن علي بن الحسين الباقر (ت:543هـ) 1/325.
57. فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات: لمحمد إبراهيم محمد سالم (ت:1430هـ)، دار البيان العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1424هـ — 2003م 3/73.
58. معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (ت:311هـ)، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب — بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ — 1988م 3/27 — 28.
59. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (ت:1100هـ)، تحقيق/ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث — القاهرة، مصر، 2008م 1/334.

60. معاني القرآن وإعرابه 28/3.
61. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 313/1.
62. مشكل إعراب القرآن 350/1، والدر المصون 215/8.
63. سورة طه (60).
64. سورة الهمزة (2).
65. سورة طه (60).
66. الدر المصون 215/8.
67. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تأليف أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي . تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية — لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ والدر المصون 215/8.
68. البيت: لأبي دواد الأيادي وهو في: كتاب سيبويه 66/1، وشرح المفصل 26/3، وخزانة الأدب 593/9.
69. كتاب سيبويه 66/1، والمحتسب 397/1، والبحر المحيط 146/5.
70. ألفية ابن مالك في النحو والصرف: لابن مالك: محمد بن عبد الله ، دار الفكر — بيروت، 1997م/24.
71. البحر المحيط 146/5، والمحرر الوجيز 148/3.
72. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملاكي (ت: 651هـ)، تحقيق الدكتور/ خديجة الحديثي والدكتور/ أحمد مطلوب، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى، 1394هـ — 1974م /1020.
73. سورة يونس (71).
74. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي. مكتبة ابن تيمية — القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1389هـ /163/9.
75. سورة النساء: (1).
76. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 178/1.
77. المحرر الوجيز 5/2.
78. التبيان في إعراب القرآن 327/1.
79. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 492/1.
80. الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه 118.
81. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: تأليف محمد بن علي الشوكاني 626/1.
82. التبيان في إعراب القرآن 327/1.
83. الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه 118.
84. الإنصاف في مسائل الخلاف 466/2.
85. هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت: 96هـ).
86. الدر المصون في علم الكتاب المكنون 315/4.

87. معاني القرآن الفراء/1/252.
88. الدر المصون في علم الكتاب المكنون/4/315.
89. المكتفي في الوقف والابتداء: لأبي عمرو الداني (ت:444هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى، 1422هـ — 2001م /48.
90. التبيان في إعراب القرآن: تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (616هـ). المحقق/ علي محمد البجاوي، عيسى الباي الحلبي وشركاه 327/1، والدر المصون في علم الكتاب المكنون/4/316.
91. معاني القرآن وإعرابه 6/2.
92. سنن أبي داود: للحافظ أبي داود ابن الأشعث الأزدي، دار الحديث، القاهرة، كتاب الإيمان والندور (باب في كراهية الحلف بالآباء) 569/3.
93. معاني القرآن وإعرابه 6/2.
94. ينظر: الكامل/2/931.
95. البيت: من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، ينظر: كتاب سيبويه/2/383.
96. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): تأليف محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبي عبد الله. دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، 1405هـ 3/5.
97. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/1/492.
98. الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: 392 هـ)، تحقيق/ محمد علي النجار، عالم الكتب — بيروت 285/1.
99. القياس النحوي عند الزمخشري وأثره في موافقه من القراءات القرآنية، للدكتور/ يوسف دفع الله أحمد/14.
100. درة الغواص في أوهام الخواص، للحريزي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1975م /20.
101. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، الدكتور/ محمد بن محمد أبو شهبة/292.
102. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: تأليف محمود الألوسي أبي الفضل، دار إحياء التراث العربي — بيروت 184/4.
103. تفسير الرازي: المسمى (مفاتيح الغيب) تأليف: الإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي. دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ 475/9.
104. المصباح المنير: تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية 189/.
105. البحر المحيط/3/166.
106. ألفية ابن مالك في النحو والصرف/23.
107. البيت: لمسكين الدارمي في: الحيوان/6/494، والمقاصد النحوية 164/4.

108. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/222.
109. تفسير الرازي: المسمَّى (مفاتيح الغيب) 9/135.
110. سنن أبي داود: كتاب الإيمان والنذور (باب في كراهية الحلف بالآباء) 3/569.
111. تفسير الرازي: المسمَّى (مفاتيح الغيب) 9/135.
112. النساء: (127).
113. البقرة: (217).
114. الحجر: (20).
115. التبيان في إعراب القرآن الكريم 1/549، 555، 2/1243، والبحر المحيط 9/10، 10/413، 294.
116. شرح الأشموني 3/115، وشرح الكافية الشافية 3/1250.
117. شرح الكافية الشافية: لابن مالك (ت: 672هـ). تحقيق الدكتور/عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث 3/1250، وشرح الأشمون 3/115.
118. المائدة: (6).
119. الإنصاف في مسائل الخلاف 2/498.
120. الدر المصون 5/241.
121. الوافي في شرح الشاطبية: لعبد الفتاح القاضي، مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد/251، والتبيان في إعراب القرآن 1/424.
122. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: تأليف محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: 1393هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، 1415هـ/1-230، ومشكل إعراب القرآن: القيسي 1/220.
123. الدر المصون 5/241.
124. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 1/230، ومشكل إعراب القرآن: القيسي 1/220.
125. إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، لبنان، الطبعة الثالثة، 1409هـ/2-9.
126. الناسخ والمنسوخ، للنحاس، تحقيق: الدكتور سليمان اللاحم/377.
127. آل عمران: (43).
128. معاني القرآن وإعرابه 2/153.
129. نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، جامعة أم القرى — كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (ثلاث رسائل دكتوراه)، 1424هـ، 3/244.
130. الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق/ هادي حسن حمودي. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى 1405هـ/55.
131. الكشف 1/474.

132. الانصاف: لأحمد بن المنبر، مطبعة الاستقامة، الطبعة الثانية/474
133. البيت: لعبد الله بن الزُّبَيْرِ، وهو في: مجاز القرآن/68/2، وشرح الرضي على الكافية/339/2.
134. الرجز لم يعلم قائله، وهو في: المقتضب/223/4، والخصائص/431/2، وآمالي ابن الشجري/321/2.
135. شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، الباي الحلبي/346/1، وحاشية الصبان/140/2—141.
136. ديوان المعاني: الإمام اللغوي الأديب أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري، الناشر دار الجيل، بيروت/4/2.
137. الدر المصون/242/5.
138. تفسير اللباب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت:880هـ)، دار الكتب العلمية — بيروت 225/7.
139. معاني القرآن للأخفش/20/1، والإنصاف في مسائل الخلاف/603/2.
140. البيت: لزهير بن أبي سلمى، وهو في: خزنة الأدب/445/9، وشرح شافية ابن الحاجب/253/4، والإنصاف/603/2
141. البيت: لذي الرمة في ديوانه/75.
142. الرَّجْزُ لِلْعَجَّاجِ فِي دِيوانه/158.
143. الإنصاف في مسائل الخلاف/603/2.
144. السُّنَنُ الكُبْرَى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت:458هـ)، دار الفكر/411، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن/233/1.
145. سورة هود: (84)
146. سورة هود: (26)
147. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن/233/1.
148. تفسير القرطبي/96/6.
149. التبيان في إعراب القرآن/424/1 والدر المصون/244/5.
150. سورة الْوَأْفَعَةِ: (22).
151. سورة الْوَأْفَعَةِ: (18).
152. ديوان النابغة الذبياني: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1990م/12.
153. التبيان في إعراب القرآن/424/1، والدر المصون/244/5.
154. سورة هُودِ (84).
155. سورة إِبْرَاهِيمَ (18).
156. صحيح مسلم/46/1.
157. سورة الْأَنْعَامِ: (160).
158. البيت: في ديوان جرير: شرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف. مصر /345.

159. سورة الأنعام: (160).
160. التبيان في إعراب القرآن 424/1، والدر المصون 244/5.
161. الدر المصون 244/5.
162. البيت: للأخوص الرياحي في: كتاب سيويه 165/1، 306.
- 163.163 () صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت: 256هـ)، تحقيق / مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ (باب غسل الأعقاب) 73/1.
164. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 230/1.
165. سورة الواقعة: (22،23).
166. سورة الواقعة: (18).
167. ديوان ذي الرمة: قدم له وشرحه/أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1995م/301.
168. البحر المحيط 206/8، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 232/1.
169. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 232/1.
170. سورة الرحمن: (72).
171. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 232/1.
172. ألفية ابن مالك في النحو والصرف/25.
173. ألفية ابن مالك في النحو والصرف/26.
174. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 234/1.
175. تفسير الطبري: (جامع البيان في تأويل القرآن): تأليف محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب. تحقيق / أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ 57/10.
176. تفسير أبي السعود: المعروف بـ(إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) تأليف / محمد بن محمد العمادي أبي السعود. دار إحياء التراث العربي — بيروت/3/11.
177. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 234/1.
178. تفسير الخازن المسمى (لباب التأويل في معاني التنزيل): تأليف علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن. دار الفكر، بيروت — لبنان 1399هـ 19/2.
179. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): المؤلف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: 774هـ). المحقق / محمود حسن. دار الفكر، الطبعة الجديدة ، 1414هـ — 1994م 34/1.